

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي مقدم من تركيا*

نبذة تاريخية

- ١- زُرعت الألغام المضادة للأفراد على طول الحدود وفي بعض المناطق خارج الحدود في الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٩٨. وقد كان الغرض من زرع الألغام تعزيز أمن الحدود والقواعد العسكرية في سياق محاربة تنظيم إرهابي انفصالي، وشكل كذلك تدبيراً أمنياً إضافياً أثناء فترة الحرب الباردة.
- ٢- وبنهاية الحرب الباردة وتغير الرؤى الأمنية، اكتسبت الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح وتحديد الأسلحة والتدابير الرامية إلى بناء الثقة والأمن أهمية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، وُضع حدّ لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد إضافة إلى حدوث تخفيضات في الأسلحة التقليدية.

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد، ومن دون تغييرات تحريرية، وحالما تلقتها الأمانة من وحدة دعم التنفيذ.



الرجاء إعادة الاستعمال



٣- وتماشياً مع تنامي المشاعر السلبية في المجتمع الدولي تجاه الألغام المضادة للأفراد، فرضت تركيا في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقاً لمدة ثلاث سنوات على جميع عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد. ومُدد الوقف بعد ذلك مرتين. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، مُدد مرة أخرى لأجل غير مسمى. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تلقت القوات المسلحة التركية أوامر بفرض حظر فعلي على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبوضع خطة لتطهير المناطق غير الحدودية من الألغام، ما أفضى إلى الشروع في أنشطة إزالة الألغام.

٤- وعقب صدور قرار يرمي إلى كسب الاعتراف الدولي بعزم تركيا على إلغاء استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها، سن قانون بشأن الموافقة على التصديق على اتفاقية أوتاوا، ونُشر فيما بعد في الصحيفة الرسمية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وسُلمت الموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتحملت تركيا التزاماتها النابعة من الاتفاقية بوصفها دولة طرفاً بدءاً من ١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

الحالة والمشاريع الراهنة

٥- كما أشير إليه فيما سبق من اجتماعات الدول الأطراف واجتماعات اللجنة الدائمة والتقارير المقدمة بموجب المادة ٧، توجد الغالبية العظمى من الألغام المضادة للأفراد في تركيا على الخطوط الحدودية. غير أن حدود تركيا الغربية مع اليونان وبلغاريا وكذلك الحدود مع جورجيا خالية من الألغام.

٦- ويوجد ما مجموعه ٦٣٧ منطقة مزروعة بالألغام تبلغ مساحتها ٦٤٨ ٦١٥ ٢ متراً مربعاً تحتوي على ٩٧ ٤٤٦ لغماً حول المنشآت العسكرية في جميع أنحاء ١١ مقاطعة، وتوجد ٢ ٥٣٧ منطقة ملغومة إضافية مساحتها ٦٥٩ ١١٦ ٢١٢ متراً مربعاً تحتوي على ٩٧ ٤٩٧ لغماً في المناطق الحدودية الواقعة في ١٤ مقاطعة.

٧- وإضافة إلى المناطق المبينة أعلاه، يوجد ما مجموعه ٣٤٦ منطقة يشتهب في أنها مزروعة بالألغام. وتعزى هذه الشبهة إلى الحوادث التي شهدتها تلك المناطق. ومساحة هذه المناطق غير معروفة.

٨- ومنذ انطلاق أنشطة إزالة الألغام، طهر ما مجموعه ٦ مناطق على الحدود السورية، وهو ما أفضى إلى تطهير ٢٩٧ ١٥٠ متراً مربعاً ومن ثم إزالة ٩٧٤ لغماً مضاداً للدبابات و ٧٦٠ لغماً مضاداً للأفراد. وقد أحرز هذا التقدم بفضل الجيش التركي وشركات إزالة الألغام.

٩- وعلاوة على ذلك، أزيل ٢٨٧ ٢٤ لغماً إضافياً مضاداً للأفراد من مناطق غير حدودية ومن مناطق حدودية أخرى عدا الحدود السورية بغية بلوغ أهداف عسكرية.

ولا تعتبر هذه المناطق مطهرة، لأن التطهير اقتصر في معظم الحالات على جزء منها بهدف تأمين مرور أفراد الجيش.

١٠- وتشكل إزالة الألغام من حدود تركيا الجنوبية أولوية، لا سيما الخط الحدودي مع سوريا، الذي يشكل أطول حدود برية لتركيا. ويوفر "قانون العطاءات وأنشطة إزالة الألغام على الحدود البرية بين تركيا وسوريا"، الذي اعتمده البرلمان التركي وأقره الرئيس في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الأساس القانوني اللازم لأنشطة إزالة الألغام على طول الحدود بين تركيا وسوريا. وعلى هذا الأساس تكلف وزارة الدفاع الوطني بمهمة التنفيذ.

١١- وفي هذا السياق، بُشر في شباط/فبراير ٢٠١١ مشروع بدء التطهير، بتوقيع "اتفاق بيع لمراقبة الجودة وتقديم المشورة والدعم والتصديق" بين وزارة الدفاع ووكالة الصيانة والإمداد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأعقب ذلك إعلان عملية طرح مناقصة في نيسان/أبريل ٢٠١١ تلاها تقديم الشركات المرشحة ملفاتها ثم وضع قائمة مختصرة للشركات بالتشاور مع وكالة الصيانة والإمداد. وخضعت الشركات بعد ذلك لتقييم ثانٍ أكثر تفصيلاً ودعت الشركات المدرجة في القائمة المختصرة إلى تقديم عطاءاتها. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، اصطحبت الشركات إلى الحدود السورية لاستطلاع الموقع، وشمل الاستطلاع منطقة تمتد على ٥٢٧ كيلومتراً. وتتواصل حالياً عملية الاختيار النهائي للشركات، ويتوقع توقيع العقود حالما تنتهي عملية التقييم.

١٢- ومن المتوقع أن تستغرق عملية تعبئة الأفرقة لأخذ الأماكن المعينة لها على امتداد المنطقة الحدودية قبل أن يتسنى فعلياً بدء أعمال التطهير مدة تناهز ثلاثة أشهر.

١٣- وإذا لم يطرأ أي ظرف قاهر من شأنه أن يؤخر أنشطة التطهير، يتوقع أن تكتمل إزالة الألغام على طول الحدود السورية في نهاية عام ٢٠١٩.

١٤- وشكلت وزارة الدفاع، في سياق أداء المهام المنوطة بها، "فريقاً لتنفيذ المشاريع" يتولى تحديد الإحداثيات الدقيقة للمناطق المزروعة بالألغام، التي ستدرج بعد ذلك في خرائط رقمية. وتضطلع وزارة المالية بمهمة تمويل المشروع.

١٥- ويعتبر مشروع تطهير الحدود المزروعة بالألغام مع سوريا، وهي منطقة طولها ٩١١ كيلومتراً ومتوسط عرضها ٣٥٠ متراً، مشروعاً ضخماً بجميع المقاييس. فالمشروع لا يقتصر على إزالة الألغام بطريقة مأمونة وسليمة من الناحية البيئية، لكنه يستدعي أيضاً وفي الآن ذاته إقرار نظام جديد لأمن الحدود المادية بمشاركة متعاقدين آخرين من الباطن.

١٦- وأنشئ، وفقاً للقانون المتعلق بإزالة الألغام المزروعة على طول الحدود السورية، "مجلس للتنسيق بين الوزارات" بدأ عمله في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وهو مسؤول عن تنسيق عمل الهيئات الحكومية المختصة المتعلقة بأنشطة إزالة الألغام وما يتصل بها من

مشاريع. ويجتمع المجلس بانتظام ويضطلع في الواقع العملي بوظائف "السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام".

١٧- وكان مهماً بالقدر ذاته في هذا السياق العمل المنسق الذي يضطلع به مجلس وضع المعايير التركية للأعمال المتعلقة بالألغام. وقد اعتمدت هذه المعايير إلى حدٍ كبير على نموذج "المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام". وأعدت إبان ذلك مجموعة مماثلة من المعايير بهدف استخدامها على الحدود السورية قبل اعتماد المعايير التركية للأعمال المتعلقة بالألغام اعتماداً كاملاً.

١٨- وبناءً عليه، سيتولى مجلس التنسيق بين الوزارات بصفة رسمية ووظائف "السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام" حالما تسن التشريعات الوطنية اللازمة.

١٩- وقد صيغ بالفعل "القانون المتعلق بإنشاء سلطة وطنية معنية بالألغام ومركز للأعمال المتعلقة بالألغام"، وهو في انتظار الإسهامات النهائية من وزارات أخرى، قبل أن يُعرض على رئيس الوزراء ثم على البرلمان.

٢٠- وقد قُسمت الحدود التركية السورية إلى ستة أجزاء لمراعاة عوامل شتى، أهمها الممتلكات المادية الموجودة في المناطق. وعلى أساس هذا التقييم يتفاوت ترتيب الأجزاء من حيث الأولوية وسوف تتبع أنشطة التطهير ترتيب الأولويات هذا.

٢١- ويبلغ إجمالي طول الخط الحدودي ٩١١ كيلومتراً، بينما تمتد المنطقة المزروعة بالألغام، بما فيها المنطقة العازلة الأمنية المتاخمة الحالية من الألغام، على مساحة تفوق بقليل ١٩٠ كيلومتراً مربعاً.

٢٢- وعلى غرار أنشطة تركيا بموجب المادة ٤، يُضطلع بأنشطة التطهير على طول الحدود السورية وفي المناطق الأخرى غير الحدودية بواسطة مصادر وطنية وبتمويل مرصود.

٢٣- ويتمثل مشروع آخر يرمي إلى الوفاء بالتزامات تركيا بموجب المادة ٥ في قرار الشروع في تطهير الحدود الشرقية لتركيا من الشمال إلى الجنوب، وتفعيل هذا القرار في ضوء الخبرة المكتسبة من أعمال التطهير على نطاق هائل على الحدود السورية*.

٢٤- * (وإذا تطورت الأحداث الجارية عبر الحدود في سوريا بحيث تصبح منطقة أنشطة التطهير غير مأمونة بالنسبة إلى أفرقة إزالة الألغام فوجب من ثم تأخير نشر الأفرقة في المنطقة، يمكن أن تبدأ أعمال التطهير على الحدود الشرقية قبل الأعمال المقرر أداؤها على الحدود السورية. لذا فإن بدء أنشطة التطهير على طول الحدود السورية لا يشكل بالضرورة شرطاً مسبقاً لبدء العمل على الحدود الشرقية).

٢٥- ويبلغ مجموع المساحة التي ستُطهر من الألغام في إطار المرحلة الأولى من مشروع ثلاثي المراحل ١٣,٥ مليون كيلومتر مربع.

٢٦- وأعدت كذلك المرحلة الثانية من هذا المشروع ثلاثي المراحل والمتمثلة في تطهير المنطقة الجنوبية من الحدود الشرقية، وتشمل هذه المرحلة قرابة ٢,٤ مليون متر مربع. وقد وُقعت مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢ اتفاقات التمويل الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من المشروع.

٢٧- وسيتكفل الاتحاد الأوروبي في إطار "مخطط المساعدة المالية لما قبل الانضمام" بقرابة ثلثي إجمالي التكلفة المقدرة للمشروع ثلاثي المراحل.

٢٨- والحدود التركية الشرقية والجنوبية ليست طويلة جداً فحسب وإنما تتسم كذلك بتضاريس وعرة جداً، ناهيك من المسائل الأمنية الإقليمية. وقد بدأ العمل المتعلق بإزالة الألغام متأخراً نسبياً بسبب الضرورات البيروقراطية وعوامل أخرى، لكن العمل الجدي مستمر منذ زمن وهناك جهود وإرادة سياسية خالصة للمضي بسرعة صوب الوفاء بالتزامات تركيا بموجب المادة ٥.

٢٩- وتشمل المرحلة الثالثة من أعمال التطهير على طول الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية منطقة تمتد على طول أقصى الحدود الجنوبية الإيرانية وتغطي كامل منطقة الحدود العراقية. ومن المقرر صياغة مشروع سيتضمن طرائق تمويل هذه المرحلة.

٣٠- وحتى الآن، اقتصرت إزالة الألغام في المناطق غير الحدودية على أعمال محدودة النطاق هدفها تطهير المسالك تلبية لاحتياجات طارئة. وأنشطة التطهير الكامل في المناطق غير الحدودية معلقة في انتظار إنشاء السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز الأعمال المتعلقة بالألغام اللذين سيُشرفان على أنشطة إزالة الألغام في تركيا وسيصدران الشهادات وفقاً للمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. واستمرار الخطر الإرهابي عامل آخر يتسبب في مشاكل أمنية لعمليات وأفرقة إزالة الألغام. وتعمل وزارة الدفاع الوطني التركية حالياً على إنشاء السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز الأعمال المتعلقة بالألغام. ومن المتوقع أن تُنفذ أنشطة إزالة الألغام في هذه المناطق في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢ في أعقاب إنشاء السلطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام ومركز الأعمال المتعلقة بالألغام وفقاً للتجارب المكتسبة من مشاريع إزالة الألغام على الحدود السورية والحدود الشرقية، وأن تكون المهمة قد أُنجزت في عام ٢٠٢٢.

التبعات الإنسانية والاقتصادية للألغام الأرضية بالنسبة إلى تركيا

٣١- على مدى الأعوام التسعة التي تلت انضمام تركيا إلى اتفاقية أوتواوا، قُتل ما مجموعه ٣١٦ شخصاً وأصيب ٧٣٤ شخصاً آخرين بسبب حوادث متصلة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد نجمت معظم الخسائر بصورة مباشرة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي زرعتها منظمة حزب العمال الكردي/مؤتمر الحرية والديمقراطية في كردستان/المؤتمر

الشعبي الكردستاني الإرهابية، وبقدر أدنى، عن حوادث ناتجة عن اختراق مناطق ملغومة. ولا تزال الألغام الأرضية حتى اليوم تُشكل مصدر قلق بالنسبة إلى سلامة أفراد الجيش والمدنيين على حد سواء. وكثيراً ما تتفاقم الخسائر الحقيقية جراء لجوء المنظمة الإرهابية ذاتها إلى استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة على نطاق واسع.

٣٢- وعلى الصعيد الاقتصادي، يتكبد السكان المحليون خسائر تُعزى بالأساس إلى تعذر الوصول إلى جزء من الأراضي الزراعية - لا سيما على طول الحدود السورية - وكذلك إلى فقدان المواشي التي تتوه في حقول الألغام.

٣٣- وتفيد التقديرات الأولية بأن إزالة جميع الألغام المضادة للأفراد المزروعة في تركيا سيقتضي تمديد مدته ثماني سنوات (إلى غاية آذار/مارس ٢٠٢٢). ويخضع هذا الإطار الزمني لإمكانية المراجعة رهناً بالتقدم المحرز في عملية العطاءات وأنشطة التطهير في الميدان.

٣٤- وتتعهد تركيا بإخطار الدول الأطراف بأي تغيير في الإطار الزمني.